



السادة / البورصة المصرية .

تحية طيبة . . . وبعد

* نتشرف بأن نرفق تقرير السيد / مراقب حسابات الشركة عن القوائم المالية المستقلة للشركة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس القطاعات المالية

[محاسب/ أشرف محمد عثمان]

تحريراً في : ٢٠٢٥/٢/

* الزهراء *



مكتب يوسف صلاح الدين ومحمود صلاح الدين
محاسبون قانونيون
٢٧ شارع طلعت حرب - القاهرة

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية

إلى السادة : رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن مصر العليا
موضوع الفحص

قمنا بإجراء فحص محدود للقوائم المالية الدورية المستقلة لشركة مطاحن مصر العليا "شركة مساهمة مصرية" وهي قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية المستقلة عن المدة المالية من أول يوليو ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الأخرى.

تم مراجعة القوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ بواسطة مراقب حسابات اخر واصدر عنها تقرير متحفظ بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ .
تم مراجعة القوائم المالية المستقلة عن المدة المماثلة عن عام ٢٠٢٣ بواسطة مراقب حسابات اخر واصدر عنها تقرير متحفظ بتاريخ ١١ فبراير ٢٠٢٤ .

مسئولية الإدارة ومسئولية مراقب الحسابات

- الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المشار إليها والعرض الواضح والكامل لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.
- تتحصر مسؤوليتنا في الإفصاح عن مدى مطابقة القوائم المالية الدورية للبيانات والتحليلات التي حصلنا عليها من الإدارة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم " ٢٤١٠ " ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود في ٢٠٢٤/١٢/٣١ ، ويقف الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة وعليه ، فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

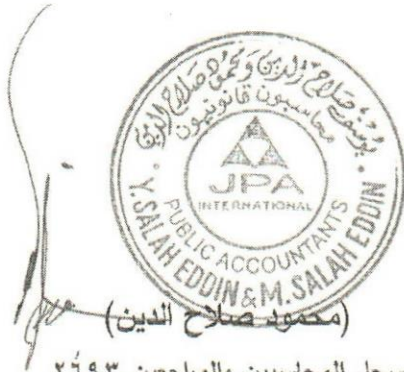
نتيجة الفحص المحدود

- ١- لم نواف بالدراسات المعده بمعرفة الشركة بشأن رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليه الظاهر بالقوائم المالية وبما لم نتمكن معه من التقدير بمدى كفاية ذلك المخصص ونشير إلى أن مخصص الضرائب المتنازع عليه مبلغ ٢٧.٣٣١ مليون جنيه مصري لمقابلة فروق ضريبية تبلغ نحو ١٥١ مليون جنيه مصري مما يتطلب موافاتنا بأسس تقدير المخصص حتي نتمكن من الوقوف علي صحة ذلك المخصص.
- ٢- لم نواف بدراسة قياس الاضمحلال للأصول الثابتة غير المستخدمة في العملية الإنتاجية .
- ٣- توجد دعاوي قضائية بشأن ملكية بعض أراضي ومباني الشركة مثل ارض مستودع القصير ومجمع السلندرات بقنا وارض مطحن اسنا وأرض صومعة قنا وأرض مطحن ناصر والمخبز الالي بنجع حمادي وعمارة دار السلام.
- ٤- عدم قياس الانخفاض بالمخزون وعدم صحة السياسة المحاسبية لتقييم المخزون طبقاً للفقرة التاسعة من معيار المحاسبة المصري رقم ٢ علي أساس التكلفة او صافي القيمة الاستردادية ايهما اقل حيث يتم تقييم المخزون فيما عدا الإنتاج التام علي أساس متوسط السعر المرجح .

- ٥- عدم كفاية الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية لبعض بنود عناصر القوائم المالية وفقا لمعيار المحاسبة رقم (١) ورقم (٤) .
- ٦- تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ بند اتفاق استثماري مبلغ ٨.٠٤٧ مليون جنيه مصري تمثل سداد دفعة ٢٥% من قيمة الأرض التي تم تخصيصها والبالغ مساحتها نحو مساحة ٢٠٠٦ فدان من جهاز مدينة توشكي وكذلك تم تخصيص مساحة ٣٠٠٠ فدان اخري من نفس الجهاز وتم استلام ٢٠٠٦ فدان في ٣٠ يناير ٢٠٢٣ وبعد ذلك تبين للشركة انه لا يوجد مصدر مياه للأرض وقررت الشركة بناء على قرار مجلس الادارة بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠٢٤ تفويض شركة درة لادارة الأصول العقارية بايجاد مقنن مائي للمساحة المذكورة واذا لم يتوفر فستقوم الشركة بتسليم الارض للجهاز ورد المستحقات لها من المبلغ المدفوع للجهاز ومازالت الشركة لم تفعل قرار مجلس الادارة.
- ٧- تبين لنا وجود مبلغ ١٩.٩٣٣ مليون جنيه مصري يخص مبيعات وحدات استثمار عقاري تم تسليمها للمشتريين ببرج جرجا بسوهاج وقامت الشركة بإدراجها بحساب ارصدة دائنة اخري.
- ٨- انتهى النزاع القضائي بين الشركة وشركة وادي كوم امبو في القضية رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بالحكم النهائي لصالح شركة وادي كوم امبو بقيمة الأرض والربع مستحق لها بمبلغ ١١٦ مليون جنيه مصري مكون مقابلة مخصص بمبلغ ١٦ مليون جنيه مصري وقامت الشركة بالسداد مع العلم بان الشركة ستقوم بتحصيل هذا المبلغ من محافظة اسوان ، كما قامت بسداد رسوم تنفيذ وقدرها حوالي ٢.٩ مليون جنيها وتم تسجيلها على حساب الارياح والخسائر المرحلة.
- ٩- لم تتضمن الحسابات البنكية للشركة رصيدها المدرج بحسابها لدي بنك مصر فرع سوهاج رقم (٦٠ ٥٠٠) بقيمة قدرها نحو ٥٧٣ الف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ صادر عليها شيكات لم يتم صرفها من البنك حتي تاريخ المركز المالي في ٢٠٢٤/١٢/٣١ .
- ١٠- لم يتم المطابقة مع كبار العملاء والموردين عن طريق مصادقات أو كشوف حسابات تويد صحة الأرصدة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.
- ١١- لم تقم الشركة بالالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الادوات المالية وأثر ذلك علي القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ والذي اوجب دراسة المخاطر الإئتمانية المستقبلية المتوقعة وتكوين المخصص اللازم في ضوء الدراسة المعدة ومازالت الشركة لم تقم باعداد الدراسة اللازمة .
- ١٢- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الالكترونية علي مستوى الدولة لم تقم الشركة بإعداد نظام الربط الالكتروني لقطاعات الشركة بالمناطق المختلفة وعدم شراء الشركة لبرنامج حسابات إلكتروني للتحول من النظام اليدوي الي النظام الالي علي الرغم من كبر حجم تعاملات الشركة وبما يدعم نظام الرقابة الداخلية بالشركة وقد قامت الشركة بادراج ٣ مليون جنيه في الموازنة الاستثمارية لشراء برنامج A R B بناء على قرار مجلس الادارة بتعديل الموازنة.
- ١٣- بلغت إيرادات الشركة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مبلغ ٦١١.١٣٤ مليون جنيه مصري عن المدة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١ ولم تقم الشركة بإصدار فواتير إلكترونية سوي بمبلغ ٤١٩.٩٤٦ مليون جنيه مصري .

- ١٤- تم اعتماد القوائم المالية للإصدار بتاريخ ٢٠٢٥/١/٣٠ وكان يجب ذكر تاريخ الاعتماد بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية.
- ١٥- تضمنت الأرصدة المدينة لدى مصلحة الضرائب مبلغ ١٦.٣٢٣ مليون جنيهاً مصريةً تمثل رصيد مرجل من السنوات السابقة ويجب تسويته .
- ١٦- لم نواف بمصادقات أو كشوف حسابات تؤيد الارصدة الدفترية لبنكي ابو ظبي الاسلامي وبنك ابو ظبي التجاري فرع سوهاج بمبلغ ٣٧٥ ٦٤ جنيهاً مصريةً و ١٠٨ ٥٨٠ جنيه مصري على التوالي.
- ١٧- لم تطبق الشركة المعيار رقم ٤٩ المصري بشأن الاجارات.
- ١٨- تبين لنا عدم ادراج الشركة حساب جاري بنك مصر فرع سوهاج برقم (٦٠ ٥٠٠) برصيد قدره ٥٧٣ الف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ والمخصص لشراء الاقماح المحلية في قائمة المركز المالي المستقلة مع ذكر ذلك في الايضاحات المتممة.
- ١٩- لم نواف بالأسس المحاسبية والضريبية بإحتساب ضريبة الدخل تقديرياً في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ حيث قامت الشركة بإحتساب الضريبة علي الربح المحاسبي كما لم يتم تأثير قائمة الدخل بالضرائب المؤجلة عن المدة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم ٣٠ القوائم المالية الدورية ورقم ٢٤ ضرائب الدخل.

وإذا تم إجراء التسويات اللازمة نتيجة التحفظات الواردة بنتيجة الفحص المحدود ، فإنه يمكن حينئذ التحقق من عدم وجود أخطاء جوهرية أو مؤثرة أخرى ينبغي إجراء تعديل لها حتى تعبر القوائم المالية الدورية المرفقة بوضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وعن نتيجة أعمالها وتدفعاتها النقدية عن المدة المالية من أول يوليو ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.



سجل المحاسبين والمراجعين ٢٦٩٣

سجل البنك المركزي المصري ١١٥

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية ٧٧

القاهرة في ١٢ فبراير ٢٠٢٥.